معهد التخطيط القومي

الحلقة الثانية

سيمينار شباب الباحثين

"مناخ الأعمال وأداء الشركات في قطاع الصناعة "

إدارة الحلقة:

أ. محمد المغربي

المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

المتحدث:

أ. إسلام خليل

معيد بمركز التنمية الإقليمية

٢٠١٨/١١/٢٧

عقدت الحلقة الثانية من سيمينار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩ يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/١١/٢٧ بمقر المعهد – قاعة ا.د إبراهيم حلمي عبد الرحمن الدور السابع الساعة العاشرة صباحًا، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناول المتحدث وهو الأستاذ/ اسلام محمد محمود خليل – معيد بمركز التنمية الإقليمية، ورقة مستخلصة من رسالة الماجستير الخاصة بسيادته في السياسة الصناعية من جامعة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا حول موضوع مناخ الأعمال وأداء الشركات في قطاع الصناعة كما في العرض التقديمي المرفق.

ملخص تنفيذي

يعانى القطاع الصناعي من معوقات بيئة الأعمال وتستهدف هذه الدراسة قياس أثر عدد من المعوقات الأساسية على أداء المنشآت الصناعية في مصر – وهى كفاءة الوصول للتمويل، كفاءة البنية التحتية، الفساد ومعدل الجريمة، مدى الاستقرار السياسي، معايير الحوكمة ومدى كفاءة النظام البيروقراطي وذلك باستخدام بيانات عينة كبيرة تم تجميع بياناتها من خلال مسح أجراه البنك الدولي عن بيئة الأعمال في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٦. تم تطبيق أساليب التحليل القياسي وتوصلت الدراسة الى التأكيد على أهمية مناخ الأعمال في التأثير المباشر على إنتاجية وربحية المنشآت الصناعية في مصر. حيث أشارت النتائج الى أهمية عوامل الوصول لراس المال، والاستقرار السياسي، وكفاءة البنية التحتية وارتباط تقليل مشكلاتها بتحسن أداء المنشآت الصناعية. من جهة أخري تعتبر المنشآت الصناعية الصغيرة الأكثر تأثرا بهذه المشكلات نتيجة ضعف مواردها وضعف كفاءتها الإنتاجية وزيادة المخاطر المرتبطة بتوفير التمويل لها. ومن ثم يمثل تحسين مناخ الأعمال بمثابة دعم غير مباشر لتلك المنشآت. لم تتوصل الدراسة الى نتائج حاسمة فيما يخص العلاقة بين مؤشرات الفساد وأداء المنشآت الصناعية في عينة الدراسة. وقد يرجع ذلك الى إمكانية تقليل المدفوعات غير الرسمية من الأعباء البيروقراطية التي تواجهها المنشآت الصناعية في مصر.

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة والذى تم استعراضه من خلال المتحدث.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

مقدمة

تتزايد النظرة للتنمية الاقتصادية على أنها عملية تطور ذات ابعاد متعددة وتأتى البيئة المؤسسية ومناخ الأعمال بصورة عامة كأحد محدداتها الرئيسية. ويشير البنك الدولي الى ان المهمة الأساسية للحكومة هي توفير مناخ الاستثمار الجيد والذي يعتبر ركيزة أساسية لأى دولة ناميه لزيادة تنافسيتها وتفعيل دور القطاع الخاص وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المستوى العام للمعيشة لمواطنيها.

يتكون مناخ الاستثمار او ما يطلق عليه أيضا بيئة الأعمال من مجموعة الخصائص المرتبطة بإقليم معين والتي تشكل مجمل الفرص والتحديات التي تواجه المنشآت العاملة فيه وتؤثر على نشاطها وقدرتها على الإنتاج والنمو. بصورة أكثر تحديداً، يشمل مناخ الاستثمار القوانين والقواعد المنظمة لأداء الأعمال، معايير الحوكمة، مستوى البينية التحتية، مدى كفاءة أسواق المال والعمل بالإضافة الى غيرها من العوامل. في حالة مناخ الأعمال الهش تزداد تكاليف الشركات كالمدفوعات غير الرسمية في حالة تفشى الفساد، تكاليف التأمين الخاص في حالة غياب الأمن، الاستثمار في مولدات كهربائية خاصة إذا لم يكن مستوى الخدمة بالكفاءة المطلوبة. وبالتالي فإن أي تحسن في مناخ الأعمال من المتوقع أن يؤدى الى تقليل التكاليف أو المخاطر و/أو زيادة العوائد على ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي يتحسن أداء الشركات العاملة في إطاره من حيث الإنتاجية و/أو الربحية.

تحاول هذه الدراسة تقييم أثار عدد من مكونات مناخ الأعمال وهي كفاءة البنية التحتية، القواعد الحكومية والبيروقراطية، الفساد ومستوى الجريمة، إمكانية الوصول للتمويل، عدم الاستقرار السياسي على أداء الشركات العاملة في قطاع الصناعة في مصر. يأتي التركيز على قطاع الصناعة من أن أدبيات التنمية الاقتصادية وتجارب التحول الاقتصادي الناجحة تعتبر القطاع الصناعي ذو أهمية خاصة من حيث كثافة خلق الوظائف عالية الإنتاجية/مرتفعة الدخل، ودوره في تعزيز الابتكار، وقدرته على التشابك الأمامي والخلفي مع باقي قطاعات الاقتصاد. كذلك عادة ما تعاني الأنشطة الصناعية أكثر من غيرها من ضعف البيئة المؤسسية والإجرائية وعدم كفاءة الحكومة وفشل الأسواق – وهى سمات أساسية في الدول النامية – نتيجة تعقد عمليات الإنتاج والتسويق وكثرة التشابكات وبالتالي تتعرض أكثر من غيرها لمخاطر بيئة الأعمال. تشير الدراسات السابقة في هذا الإطار انه على الرغم من دعم العديد من الحكومات في الدول

النامية للأنشطة الصناعية الا ان الأخيرة تتسم بضعف التنافسية نتيجة معاناتها من مخاطر بيئة الأعمال أكثر من نظيرتها في الدول المتقدمة حيث تتأثر بصورة سلبية بضعف البنية التحتية، عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، الفساد، وضعف كفاءة أسواق راس المال والعمل.

من جهة أخرى، أولى رواد الأعمال المصريين خلال فترة ما بعد ثورة ٢٠١١ أهمية لعامل عدم الاستقرار السياسي في التأثير السلبي على أداء منشآتهم الصناعية حيث أشار واحد من كل ثلاثة رواد للأعمال ان عدم الاستقرار السياسي يمثل التحدي الأكبر من بين خمس عشرة تحديات شملها المسح الذي أجراه البنك الدولي لاستطلاع الرأي بخصوص عدد من مشكلات بيئة الأعمال في مصر وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للشركات الصناعية. تشمل هذه المشكلات ما يتعلق بكفاءة وإتاحة التمويل للمشروعات، كفاءة البنية التحتية، الحصول على التراخيص، الفساد، وإجراءات التقاضي، إجراءات التخليص الجمركي، قواعد سوق العمل، وضعف كفاءة راس المال البشري، وكفاءة النظام الضريبي، وتأثير المنافسة مع القطاع غير الرسمي. ومن هنا تم التركيز خلال الدراسة على عامل عدم الاستقرار السياسي من خلال رصد أهم المتغيرات والخصائص المرتبطة بالمشروعات الصناعية والتي تؤدى الى تقرير القائمين عليها بأن عدم الاستقرار السياسي يؤثر بصورة كبيرة على أداء شركاتهم. بصورة أخري، نريد تحديد أي الشركات تعتبر عدم الاستقرار السياسي كعامل سلبى قوي وأي الشركات لا تعتبره كذلك. تم الاعتماد خلال هذه الدراسة على عينة من أكثر من ٢٠٠٠ شركة صناعية تم استطلاع أراء القائمين عليها خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٦.

وبالتالي يتضح هدف هذه الدراسة وهو دراسة التشابك بين مناخ الأعمال والبيئة المؤسسية وتأثير ذلك على أداء الشركات الصناعية من حيث الربحية والإنتاجية. وحيث أن بيئة الأعمال تضم العديد من المتغيرات ويتعذر توفير الموارد لتحسين كافة تلك المتغيرات في نفس الوقت. ومن ثم يأتي تفصيل التحديات المختلفة بنتيجة مؤداها أن يسترشد صانع القرار بأوجه القصور ذات الأولوية في بيئة الأعمال والتي يؤدى تحسينها الى نتائج إيجابية ملموسة وسريعة وذات تأثير أكبر من غيرها من العوامل على أداء الشركات الصناعية في مصر. ومن ثم يمكن توجيه الموارد المحدودة لتحسين كفاءة بيئة الأعمال باختيار الأبعاد ذات التأثير الأكبر على أداء الشركات الصناعية. كما تعزز الدراسة من ناحية أخرى، تعريف المحددات التي تؤثر على الإنتاجية على مستوى المنشأة .Firm level

قطاع الصناعة في مصر: نظرة موجزة

حقق الاقتصاد المصري خلال عقدي التسعينات والألفية معدل نمو فوق المتوسط (٥ %) مقارنة بمتوسط مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (٤.٦ %) خلال نفس الفترة وأقل من متوسط بلدان الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (٥.٣ %). لكن تدهور معدل النمو لمتوسط ٢ % حتى عام ٢٠١٢-٢٠١٣ نتيجة الأحداث السياسية منذ عام ٢٠١١ قبل ان يعاود الارتفاع تدريجيا حتى ٤.٣ % في عام ٢٠١٦، شهدت تلك الفترة أيضا تراجع نصيب قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي من ١٤.٢% في بداية التسعينات الى ١٠.٨% بعد عام ٢٠١١ وتراجع نصيب القطاع في كلا من العمالة والاستثمار الخاص من ١٥.٤% الى ١١.٢% ومن ٢٥.٥% الى ١٨.٥% خلال نفس الفترة على الترتيب. داخل القطاع الصناعي نفسه، زاد نمو الصناعات غير التحويلية كالتعدين، والتشييد، والمرافق مع تراجع في معدل نمو الصناعات التحويلية كما لم يحدث تحسن يذكر في نصيب الأنشطة الصناعية ذات المكون التكنولوجي المرتفع مثل صناعات الآلات والمعدات والالكترونيات. بالنظر الى مؤشرات الصادرات الصناعية، يتوزع أكثر من نصف الصادرات الصناعية بين عدد من الصناعات الخفيفة (light industries) مثل الغزل والنسيج، الملابس الجاهزة، والمعادن الأساسية والصناعات الغذائية. في حين لا تتعدى نسبة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ١% من أجمالي صادرات الصناعات التحويلية.

The Structure of Egypt's Manufacturing Exports

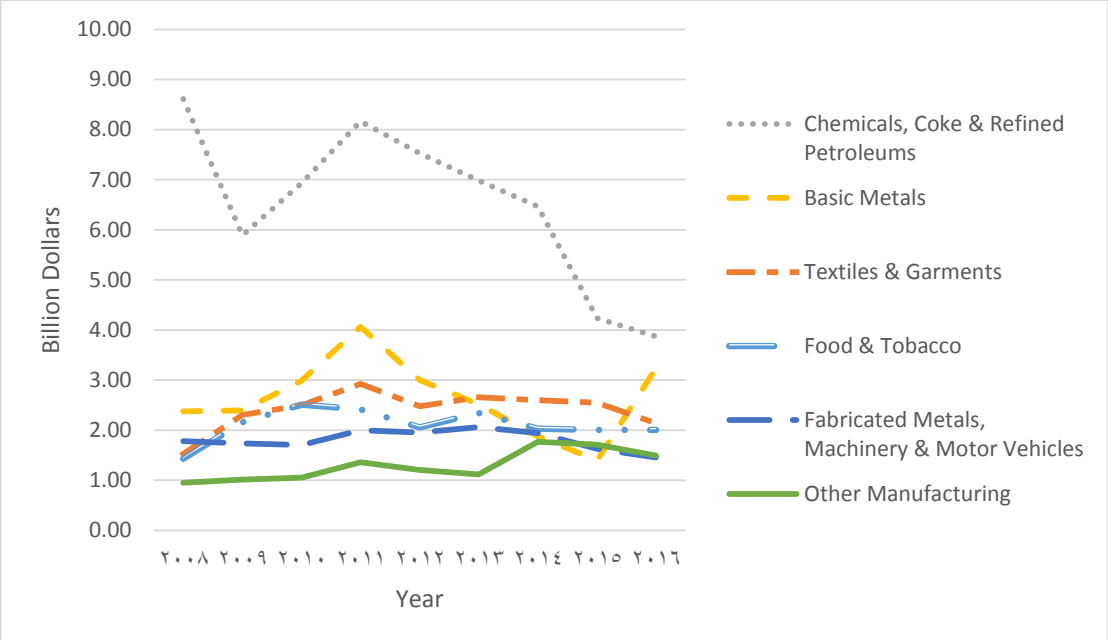

Notes: Calculated by the researcher based on the World Integrated Trade Solution Database for export data and using the US GDP deflator from World Development Indicators (the base year 2008 = 100). Other manufacturing includes leather, wood products and furniture, paper products, rubber and plastics, non-metallic minerals and other miscellaneous industries.

نجد أيضا ان قطاع الصناعات التحويلية يعانى من ازدواجية حيث نجد عدد قليل جدا من الشركات الكبيرة ذات الإنتاجية والأجور المرتفعة وتعمل عادة في القطاعات كثيفة راس المال أو كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الاسمنت وحديد التسليح، في حين عدد كبير من الشركات الصغيرة ذات الإنتاجية المنخفضة والأجور القليلة والجودة المنخفضة لمنتجاتها وتواضع إمكانيات نموها. ونجد أن أحد العوامل التي تعزز هذه الازدواجية هو السياسات الحكومية غير الرشيدة ومنها كمثال منظومة دعم الطاقة - كهرباء ووقود - غير العادلة التي تحابى الأولى الكثيفة استخدام للطاقة على حساب الثانية وبالضرورة تقلل تكاليف دعم الطاقة من قدرة الحكومة المالية على تمويل برامج أخرى لدعم الصناعة. جدير بالذكر أن الحكومة المصرية تنبهت مؤخرا لهذا الأمر وبدأت تدريجيا في خفض دعم الطاقة للأنشطة الصناعية. كذلك تؤدى الازدواجية الى صعوبة تكوين اتحادات صناعية ممثلة لكافة الشركات الصناعية حيث عادة ما يهيمن عليها أصحاب الشركات الكبيرة. يتسم القطاع الصناعي أيضا بزيادة نسبة المنشآت الصناعية غير الرسمية، ففي تقديرات لمنظمة العمل الدولية نجد أن نسبة العمالة غير الرسمية في الأنشطة الاقتصادية باستثناء الزراعة زادت من ٣٦.٢% عام ٢٠٠٣ الى ٥١.٢% عام ٢٠١٢.

مناخ الأعمال في مصر: نظرة تاريخية وأهم المؤشرات

تبنت مصر منذ بداية التسعينات برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بدعم من البنك الدولي من أجل توفير المناخ الملائم لدعم الاستثمار المحلى والاجنبي ولتحسين الوضع الاقتصادي بعد المرور بعدد من المشكلات الاقتصادية كارتفاع الدين العام، وعجز الموازنة، والأداء السيئ لشركات القطاع العام بالإضافة الى تحفيز اقتصاد السوق من خلال برامج الخصخصة و التحرير التدريجي لأسواق النقد وراس المال، والإصلاح الضريبي وتحرير التجارة الخارجية. وفيما يخص مناخ الأعمال، تم تقليل تكاليف تسجيل الشركات، وتقديم نظام الشباك الواحد لخدمة المستثمرين وتقليل متطلبات راس المال لإنشاء الشركات وغيرها. أدت هذه الإصلاحات الى تحسن في أداء الاستثمار الخاص حتى قبل عام ٢٠٠٨ ولكن توقفت هذه

الإصلاحات مع بداية فترة عدم الاستقرار السياسي في مصر. على الرغم من ذلك لم يتحسن وضع الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية كثيرا واستمر في التراجع. مؤخرا ومنذ عام ٢٠١٥ فعلت الدولة نظام الشباك الواحد وقدمت وحدة للمتابعة مسؤولة عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة نيابة عن المستثمر فيما يتعلق بإجراءات التسجيل وما بعد التسجيل.

على الرغم من هذه الإصلاحات، الا إنه وفقا لتقارير Doing Business لعدة سنوات يشير الى انه مع وجود بعض التحسن في إجراءات الحصول على القروض وإجراءات بدء الأعمال التجارية، إلا انه يوجد العديد من المعوقات التي تواجه عمل الشركات الصناعية في مصر. فنجد مثلا ان متوسط عدد أيام تسجيل ملكية جديدة يتطلب في المتوسط ٦٠ يوم في حين لا تزيد عن ٣١ يوم في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (.(MENAكذلك تدفع المنشأة ١٠٠٠ دولار في المتوسط في إجراءات التخليص الجمركي في حين لا تزيد عن ٣٠٥ دولار في المتوسط في مجموعة دول MENA، ذلك بخلاف العدد الكبير من الإجراءات والوقت المطلوب لاستيفاء هذه الإجراءات.

من جهة أخرى وفقا لنتائج مسوحات البنك الدولي عن بيئة الأعمال في مصر ((WBESخلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٦ وشملت أكثر من ٢٠٠٠ منشآه صناعية – والتي اعتمد عليها الجزء التطبيقي للدراسة – فإن المنشآت الصناعية حددت أربعة عقبات أساسية رأت انها تؤثر بصورة سلبية على نشاطها وهى عدم الاستقرار السياسي، ضعف كفاءة الكهرباء، ضعف الوصول للتمويل، والفساد. بالتأكيد يمكن تفهم بروز عامل عدم الاستقرار السياسي حيث تم استيفاء الجزء الأكبر من بيانات المسح خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ وكانت تأثير الاضطرابات السياسية في أوجها في مصر وظهر ذلك في توالى عدد كبير من التغييرات الوزارية والمشاكل المتكررة في توفير المتطلبات الأساسية مثل الكهرباء والوقود والمواد الغذائية، بالإضافة الى تدهور الوضع الأمني وتأثيره على نقل السلع والبضائع بين الأماكن المختلفة. وفقا لـ WBES انه زادت مخصصات الآمن الخاص للشركات الصناعية في المتوسط من ٣٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٨ الى ٣٠٠٠٠ دولار عام ٢٠١٣ قبل أن تنخفض قليلا الى ١٦٠٠٠ دولار عام ٢٠١٦. وبالتالي نجد أن وضع عدم الاستقرار أثر بصورة كبيرة على النشاط الاقتصادي وخصوصا في قطاع الصناعة الذى شهد توقف عدد من المصانع عن العمل أو على الأقل تحملت خسائر كبيرة.

The biggest business obstacle facing manufacturing firms in Egypt (2008-2016)

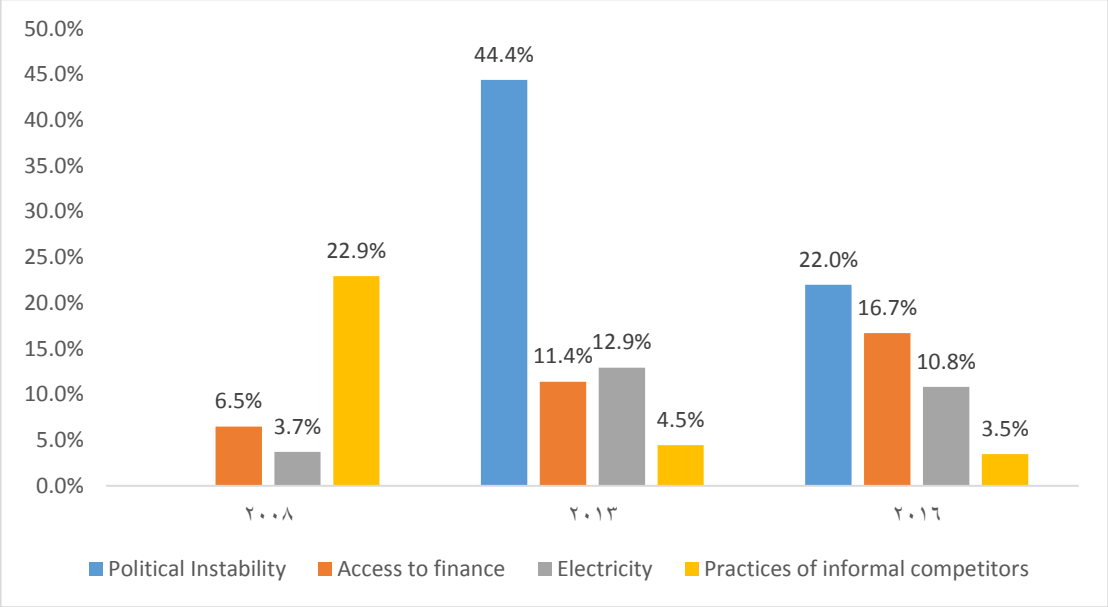

Notes: Political instability was not reported for 2008. Source: Researcher calculations based on World Bank Enterprise Surveys

برز عامل آخر في نتائج مسوحات WBES وهو ضعف الوصول للتمويل، ونجد أن نسبة الإقراض الى الناتج المحلى في مصر (٢٩ %) أقل من المتوسط مقارنة بدول MENA (48 %ومتوسط مجموعة بلدان الشريحة الدنيا في الدول متوسطة الدخل (٣١ %). وتمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحلقة الاضعف حيث تحجم البنك عن تمويلها نتيجة ارتفاع مخاطر وتكلفة اقراضها واحيانا يطلب من تلك المشروعات ضمانات أكبر من ضعف حجم القرض المطلوب. ويمثل ذلك حافز سلبى للمشروعات غير الرسمية يقلل من دوافع تحولها نحو القطاع الرسمي. كذلك من العوامل التي برزت في نتائج مسوح WBES هي مشكلات البنية التحتية وأهمها الكهرباء التي وصلت لعدد ٥ انقطاعات شهريا في المتوسط في عام ٢٠١٣ مقارنة بمرة واحدة عام ٢٠٠٨ ولكنها تحسنت لتصبح مرتين فقط في عام ٢٠١٦. الجدير بالذكر، ان اتاحة الحكومة للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الكهرباء مؤخراً تمهد لتحسين مستوى الكهرباء للشركات الصناعية في مصر حيث أصبح من المتاح للقطاع الخاص توليد وتوزيع الكهرباء. يعتبر الفساد أحد العوامل السلبية التي رصدتها نتائج مسوح WBES فعلى الأقل يعتبر ٥٠% من الشركات الصناعية في العينة أن الفساد يعتبر معوق أساسي لأنشطتهم حيث زادت نسبة المعاملات التي يتم دفع مدفوعات غير رسميه لإنجازها – مثلا عند استخراج التصاريح ودفع الضرائب وغيرها – من ٦.٤ % الى ١١.٦% ثم ١٥.٢ % من أجمالي معاملات تلك

الشركات مع الجهاز البيروقراطي للدولة في أعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٣ و ٢٠١٦ على التوالي ووفقاً للعديد من الدراسات فإن هذه النسب تعتبر أقل من الواقع حيث يرفض عادة رواد الأعمال الإفصاح عن قيامهم بدفع تلك المدفوعات غير الرسمية.

إجمالاً، نجد أنه رغم الإصلاحات التي تمت خصوصا خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨ والتي حسنت مناخ الأعمال في مصر وظهر ذلك في مستويات الاستثمار الأجنبي المرتفعة والتي توقفت قليلاً نتيجة للأحداث السياسية منذ عام ٢٠١١، نجد أن مناخ الأعمال وبالأخص لقطاع الصناعة يعانى من العديد من المشكلات التي تفرض تحديات وتكاليف إضافية على المشروعات الصناعية وبالتالي تقلل من قدرتها على النمو وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

منهجية الدراسة

تسير هذه الدراسة على خطى الدراسات السابقة في تبنى نموذج (Dethier et al., 2011; Stern et al.. 2006)من خلال طرح مناخ الأعمال كمتغير إضافي في دالة الإنتاج Cobb-Douglas بجانب عاملي العمل ورأس المال. حيث يفترض النموذج أن مناخ الأعمال يؤثر على الإنتاجية من خلال تأثيره على كلا من عنصري العمل ورأس المال. بالنسبة لعنصر العمل، مثلا قد تؤثر القواعد الحكومية بخصوص العمالة الأجنبية أو مستوى البنية التحتية وارتباطها بسهولة وتكلفة انتقال العمالة على نوعية وتكلفة العمالة التي تكون متاحة أمام أصحاب الأعمال. من جهة أخري، يؤثر مناخ الأعمال على العائد والمخاطر المتوقعة من استثمار رأس المال ومن ثم يؤثر على قدرة أصحاب الأعمال على التراكم الرأسمالي. وتوضح المعادلة التالية النموذج الاقتصادي الذى تتبناه الدراسة كالآتي: -

$$Y=e^{(t^{.}\alpha(Z))}\ F(K,L,Z)$$

حيث Y يمثل الإنتاج، K يمثل راس المال، L يمثل عنصر العمل، Z يمثل متغير افتراضي مجمع لمؤشرات مناخ الأعمال. وتم تحويل هذا النموذج الى نموذج قياسي باستخدام أهم المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في العديد من الدراسات السابقة لتمثيل مناخ الأعمال والتي تعتبر المتغير المستقل في هذا النموذج. ضمت هذه المتغيرات كفاءة الإجراءات الحكومية والنظام البيروقراطي مقاسا بنسبة الوقت الذى يحتاجه مدراء الأعمال في انجاز تعاملاتهم مع جهات الحكومة، الوصول للتمويل مقاساً بنسبة رأس المال العامل الممول من البنوك، تأثير

الجريمة مقاساً بنسبة تكاليف الأمن الخاص لأجمالي إيرادات المنشأة، الفساد مقاساً بنسبة المدفوعات غير الرسمية لإجمالي إيرادات المنشأة، مستوى البنية التحتية مقاساً بعدد انقطاعات الكهرباء التي تواجهها المنشأة شهرياً، عدم الاستقرار السياسي مقاساً بتقييم المدراء لتأثير عدم الاستقرار السياسي على نشاط منشآتهم وهو مؤشر وصفى يأخذ القيم من ١ (لا يعتبر عائق) تدريجيا الى ٥ (عائق شديد).

في حين مثل المتغير التابع في هذا النموذج عدد من مؤشرات أداء المنشآت وهى الإنتاجية الكلية Total Factor Productivity، وانتاجيه العمل Labour Productivity، ومستوى الربحية .Firm Profitيلاحظ استخدام عدد من المؤشرات المختلفة الخاصة بقياس أداء المنشآت للوصول الى نتائج أكثر مصداقية للتعبير عن أداء المنشآت. كما تم استخدام عدد من المتغيرات الحاكمة Control Variables لتقليل تأثير الاختلافات بين المنشآت في المكان، والعمر، والحجم، والصناعة وغيرها على النموذج القياسي للدراسة.

اعتمدت الدراسة على بيانات مسح ضم ٢١٢٩ منشأة صناعية تتوزع على ١٠ صناعات وهى الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والجلود، والآلات والمعدات، والكيماويات، والمعادن الأساسية، والاثاث، والمنتجات الغذائية، والصناعات غير المعدنية، وصناعات أخري. تم تجميع هذه البيانات خلال الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٦ وتم عمل نموذج انحدار مجمع Pooled Regression والذى يعطى فرصة لتحليل التغير في معلمات النموذج خلال فترة الدراسة. وتم تطبيق هذا النموذج باستخدام أسلوب Instrumental Variables Regression والذى يعالج عدد من المشكلات في البيانات على المستوى الجزئي وأهمها مشكلة Endogeneity of independent variables.

وبالتالي تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد الآتية: -

$$〖logY〗_i-〖β_l logl〗_i- β_k logk_i-β_m logM_i=〖log P〗_i= α+∑_(ic=1)^q〖α_ic 〖log IC〗_(q,i)+ ∑_(c=1)^r〖α_ic 〖log C〗_(r,i)+〗〗 δ_i$$

حيث يشير الجانب الأيسر الى Total Factor Productivity وهى الإنتاجية الكلية بعيدا عن تأثير العمل وراس المال وفى الجانب الأيمن تظهر متغيرات مناخ الأعمال الى جانب متغيرات خصائص المنشآت الصناعية كمتغيرات مستقلة. وتم تطبيق نفس التحليل على باقي مؤشرات قياس أداء المنشآت وهى مستوى الربحية وانتاجية العمالة.

نتائج الدراسة

تشير نتائج التحليل القياسي بصورة عامة الى أهمية مؤشرات مناخ الأعمال ككل كعامل مؤثر على إنتاجية وربحية المنشآت الصناعية في مصر، كذلك أظهرت النتائج معنوية عدد من مؤشرات مناخ الأعمال وهى عدم الاستقرار السياسي، مؤشر الوصول للتمويل، ومستوى البنية التحتية. فبالنسبة لعدم الاستقرار السياسي، أظهرت النتائج تأثير سلبياً لهذا المؤشر على إنتاجية وربحية المنشآت الصناعية التي شملتها الدراسة. ويمكن عزو ذلك بالأساس الى عدم وضوح الرؤية بالنسبة للنظام السياسي والاقتصادي في أعقاب الثورة بالإضافة الى التغييرات الوزارية المتكررة وما يمثله ذلك من عامل سلبى على قدرة المنشآت على التخطيط لأعمالها. بالإضافة الى ارتباط فترة الاضطرابات السياسية بمناخ أمنى غير مستقر، وزيادة عدد الإضرابات والاعتصامات الفئوية وحدث ذلك أيضا في العديد من المنشآت الصناعية وأدت الى توقف الإنتاج لفترات طويلة في بعض الحالات.

لم تظهر النتائج تأثير واضح لمؤشرات الفساد على أداء المنشآت الصناعية في مصر. وتتسق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة حول الفساد وأداء منشآت الأعمال في الدول النامية، حيث أشارت الى أنه على الرغم من التأثيرات السلبية للفساد حيث يزيد تقديم المدفوعات غير الرسمية من تكلفة المعاملات، ويشجع على انتهاج أنشطة غير قانونية، ويؤثر بالسلب على الاستثمار والنمو الاقتصادي الإ أن المدفوعات غير الرسمية قد تمثل وسيلة لتفادى التعقيدات والإجراءات الروتينية التي يواجها القائمون على منشآت الأعمال ومن ثم يكون لها تأثير إيجابي على أداء المنشآت لأنشطتها الاقتصادية المختلفة. ولذلك توصى الدراسة بضرورة تطوير النظام البيروقراطي وتبسيط الإجراءات الحكومية في انشاء الشركات، وإصدار التراخيص وغيره، كشرط أولى لمواجهة ظاهرة المدفوعات غير الرسمية.

في ذات الإطار وعلى غير المتوقع، ظهر ارتباط إيجابي بين مؤشر نسبة الوقت الذى يمضيه مدراء المنشآت مع الموظفين الرسمين وأداء المنشآت في العينة وقد يعود ذلك الى مشاكل في النموذج تتمثل في ارتباط هذا المؤشر مع مؤشر الفساد ومن ثم يفسر الوصول لهذه النتيجة غير المتوقعة حيث يقوم النموذج القياسي على افتراض عدم وجود ارتباط بين هذه المؤشرات. تفسير أخر يشير الى أن المدراء في الشركات ذات الأداء المرتفع يستفيدوا من تعاملاتهم مع الموظفين الرسمين في تفادى العديد من الإجراءات البيروقراطية ويسهل لهم الوصول الى الخدمات الحكومية المختلفة.

أظهرت الدراسة أهمية عامل الوصول للتمويل كعامل محفز على تحسين أداء المنشآت الصناعية في مصر حيث ظهر باتساق في معظم النتائج كعامل إيجابي مؤثر على إنتاجية وربحية هذه المنشآت. حيث تظهر النتائج أن زيادة التمويل الموجه للمنشآت الصناعية بنسبة ١٠% يؤدى الى تحسن الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٥ و ٢٥% في المتوسط.

بالنسبة لمستوى جودة الكهرباء كمؤشر للبنية التحتية، أكدت النتائج التأثير السلبى المتوقع لهذا العامل على أداء المنشآت الصناعية وتبين النتائج معامل أكبر ومستوى معنوية أكبر لهذا المؤشر في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٦ مما يشير الى قدرة المنشآت في العينة على تحسين تعاملها مع انقطاعات الكهرباء بمرور الوقت وقد يكون عن طريق استثمارها في مولدات كهربائية خاصة أو لتحسن الخدمة بصورة عامة خلال تلك الفترة.

في تحليل لتأثير تحديات مناخ الأعمال وفقاً لحجم المنشآت، أظهرت النتائج أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعانى من سلبيات مناخ الأعمال أكثر من المنشآت الكبيرة ويتضح ذلك بصورة كبيرة في مؤشر عدم الاستقرار السياسي. حيث أظهر تحليل خصائص المنشآت التي ترى أن عدم الاستقرار السياسي معوق أساسي لأنشطتها أنها في الغالب من المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل بصورة أكبر في السوق المحلى. في حين أن الشركات الكبيرة أو التي لديها تمويل أجنبي أو التي تصدر للخارج تظهر أقل عرضة لتأثير عدم الاستقرار السياسي. ويشير ذلك الى قدرة المنشآت الكبيرة أو التي لديها تمويل أجنبي على تحمل تبعات عدم الاستقرار السياسي بما لها من موارد كبيرة تستطيع من خلالها الاستمرار في الإنتاج حتى في فترة الاضطرابات السياسية، كما تمتلك عادة قدرة تفاوضية أكبر عند تعاملها مع الحكومة ومن ثم يحميها من هذه التأثيرات السياسية السلبية. فمثلا في بعض الدول تلجأ الشركات الكبيرة للضغط على الحكومات عن طريق التهديد بتسريح العاملين اذا لم تقدم الأخيرة لها التسهيلات والامتيازات الضريبية. كذلك تشير تلك النتائج الى أن المنشآت المصدرة والمرتبطة بالأسواق الأجنبية تكون أقل عرضة للتأثر بالتطورات السياسية المحلية مقارنة بالمنشآت التي تركز على السوق المحلي.

تم اجراء خطوة إضافية لبيان ترتيب أهمية مؤشرات مناخ الأعمال في التأثير على أداء المنشآت الصناعية باستخدام أسلوب Standardized Variables والذى يتيح ترتيب هذه المؤشرات وفقاً لأهميتها في التأثير على أداء المنشآت الصناعية في الدراسة[١] . أظهر هذا

[١] يتفادى مشكلة اختلاف طريقة قياس كل مؤشر من مؤشرات مناخ الأعمال (مثلا مؤشر الوصول لرأس المال هو نسبة مئوية في حين مؤشر عدم الاستقرار السياسي مؤشر وصفى ترتيبى)

التحليل أن من بين الستة مؤشرات الخاصة بمناخ الأعمال التي تم دراستها، يأتي تحسين الوصول للتمويل، والبنية التحتية، وتعزيز الاستقرار السياسي في المقدمة من حيث أهميتهم للمنشآت الصناعية.

الخاتمة

تشير الدراسة إلى أهمية مناخ الأعمال كعامل محدد لتحسين الأداء الاقتصادي للمنشآت الصناعية في مصر ويؤدى تحسين الوصول للتمويل، وزيادة كفاءة البنية التحتية وتعزيز الاستقرار السياسي الى تعزيز الإنتاجية والربحية في القطاع الصناعي ومن ثم زيادة قدرته على خلق فرص العمل وزيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي. وكما تعانى المنشآت الصغيرة أكثر من غيرها من التبعات السلبية لعدم الاستقرار السياسي، وانتشار الفساد وضعف البنية التحتية فإن أي تحسين تقوم به الحكومة من المتوقع أن يفيد هذه المنشآت بصورة كبيرة ويعزز قدرتها على النمو ودورها في التنمية الاقتصادية.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

اتسمت مداخلات السادة الحضور بالتنوع بين الأسئلة والاستفسارات إضافة إلى بعض التعليقات التطويرية حيث يمكن عرضها بإيجاز في النقاط التالية:

- أهمية البيانات والمسوح التي تتناول قضايا تأثير الفساد ومؤشراته على بيئة الأعمال والصناعة، حيث هناك نقص وقصور في هذه النوعية من المسوحات بشكل عام.
- ضرورة عرض الموضوعات العلمية بالشكل الذى يلائم صانع القرار حيث يمكن التعبير عن تحسين مناخ الأعمال في مصطلح "الشباك الواحد" حتي يتسنى لمتخذ القرار ترجمة السياسات والمقترحات في صورة تطبيقية تعود بالنفع على مناخ الأعمال.
- من الأهمية بمكان تضمين مؤشرات هامة في الدراسات المستقبلية لمثل هذه النوعية من بحوث الأثر ومن ضمنها عوامل كالسياسات الضريبية ومعدلات التضخم وتأثيرات سعر الصرف خاصة في المدى الزمنى الذى تناولته الدراسة.
- يجب التعامل بحذر مع الفترات الزمنية الشاذة أو غير المستقرة عند التناول الاحصائي وبخاصة في هذه الدراسة الفترة الزمنية ٢٠١٣-٢٠١٦.
- سيكون من المفيد تضمين مؤشرات حسن الادارة في البحوث من نوعية قياس الأثر خاصة فيما يتعلق بمناخ الأعمال والصناعة والشركات في مصر خاصة، مما لها من تأثير كبير ومؤثر، مثل six-sigma وإعادة الهندسة وإدارة المشروعات وغيرها.
- تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متواضعة على الرغم من أهميتها في الاقتصاد القومي، مما يحتم علينا أخذها بالاعتبار في الدراسات والبحوث المتعلقة بالاقتصاد والصناعة واستيضاح آثار الاصلاح والسياسات الاقتصادية المختلفة ومؤشرات المنظمات الدولية عليها اسوة بالشركات الكبيرة والصناعات الدولية في مصر.
- أهمية وجدوى الاستقرار السياسي على مناخ الأعمال في مجال الصناعة وهو ما أثبته البحث العلمي والدراسة الأكاديمية التي طرحت في هذا السمنار. مضافا اليه عوامل أخري يمكن تناولها في دراسات أخري لتلافي اللبس مع عوامل عدة كالضرائب والتضخم.